الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.7

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
5 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكيه .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54977 (A)

0454977

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/58/435 و Add.1، و A/58/620 و A/59/32 و A/59/133 و Corr.1 و A/59/159 و Add.1 و A/59/172 و A/59/418).

١ - **السيد دروفينيك** (رئيس لجنة المؤتمرات): عرض تقرير لجنة المؤتمرات (A/59/32)، وقال إن التقرير يتضمن توصيات محددة مقدمة إلى الجمعية العامة وتوجيهات مقدمة إلى الأمانة العامة. ولقد اعتُمدت بتوافق الآراء* جميع الاستنتاجات والتوصيات الواردة بالتقرير، بما في ذلك مشروع قرار مقدم إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه. كذلك أوصت لجنة المؤتمرات بإحالة مسألة النظر كل سنتين في البند المعنون ''خطة المؤتمرات'' إلى اللجنة الخامسة.

٢ - وذكر أن الفرع الأول من مشروع القرار يوافق على مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة المنقح لعام ٢٠٠٥، ورهنا بالأحكام الواردة في القرار، ويأذن للجنة المؤتمرات بإدخال أي تعديلات لازمة على أساس الإجراءات أو المقررات المتخذة أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين. وأدى القلق بشأن الخلاف المتعلق بوضع الجدول الزمني، أي التداخل بين دورات لجنة التنمية المستدامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى دفع لجنة المؤتمرات إلى التوصية بحل طويل الأجل لهذه الخلافات، وقد ورد ذلك في الفقرة ٤ من الفرع الأول.

٣ - وأضاف قائلا إن معدل الاستعمال العام لموارد ومرافق خدمات المؤتمرات البالغ ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ قد تحسن على مر السنين. ولقد استشار رؤساء وأمناء الهيئات التي لم تستخدم مواردها بشكل كاف خلال السنوات الثلاث المتعاقبة وحثهم على النظر في إدخال تغييرات على برامج عملهم. وقد لاحظ أيضا الحاجة إلى متابعة منتظمة لاستعمال خدمات المؤتمرات من جانب تلك الهيئات التي تواصل عدم استخدام مواردها استخداما كافيا والحاجة إلى صقل المنهجية المعقدة الموضوعة لقياس الاستعمال.

٤ - وأضاف قائلا فيما يتعلق باستعمال مرافق وخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي إن استمرار الشواغر الوظيفية والمعدل المرتفع للتمويل من خارج الميزانية لخدمات المؤتمرات أمران باعثان على القلق. كما أوصت لجنة المؤتمرات بإجراء استعراض للممارسات المقررة الجارية بشأن توفير الخدمات للمجموعات الإقليمية. والجهود الطيبة المبذولة لإصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يجب أن ترمي إلى تحسين توقيت إيصال الوثائق ونوعية خدمات المؤتمرات وتلبية احتياجات الدول الأعضاء تلبية كفؤة وفعالة من حيث التكلفة. وينبغي للدراسة الشاملة المستمرة لمعايير عبء العمل وقياس الأداء أن تركز على الكمية والنوعية وأن تجرى من منظور المنظومة الكاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالخيارات المختلفة بشأن المحاضر الموجزة، قال إنه قد طُلب إلى الأمين العام تقديم عدد من المشاريع التجريبية والآثار العملية والمالية المتصلة بها إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. وسوف تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام، في مشروع القرار، مواصلة تطوير مهام النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد لها (نظام E-Meets) ومفهوم النظام

* اتخذ مقرر التوصية باعتماد الجمعية العامة مشروع القرار عن طريق اللجنة الخامسة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تيسير النظر في البند.

الإلكتروني لإدارة الوثائق (E-Doc) والنظر في استعمال الطباعة حسب الطلب لأجل المنشورات.

٦ - وعند مناقشة المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات، تم الإعراب عن شواغل معتادة بشأن المساواة بين اللغات الرسمية الست، وتأخر إصدار وتوزيع الوثائق، والالتزام الجزئي بحدود عدد الصفحات وتأخر تقديم المخطوطات لتجهيزها. ومع ذلك، أسفر نظام تحديد فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق عن آثار إيجابية أولية، وقد يؤدي إلى زيادة المساءلة داخل الأمانة العامة. ولا ينبغي أن تؤدي حالات التأخر الجزئي في تقديم الوثائق في حينها إلى اللجنة الخامسة، على سبيل المثال، إلى تثبيط الجهود الرامية إلى المضي في صقل النظام. وقد يؤدي هذا الأمر، إلى جانب تشديد الالتزام بحدود عدد الصفحات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم الوثائق، وتطبيق الحدود والمبادئ التوجيهية على التقارير الحكومية الدولية، وتقليل الدول الأعضاء من توزيع الرسائل، إلى زيادة المساهمة في حل هذه المسألة.

٧ - واختتم قائلا إن مشروع القرار يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في جميع مراكز العمل بشأن إدماج تكنولوجيا المعلومات في نظم الإدارة وتجهيز الوثائق والنهج العام المتبع في تقاسم المعايير وأفضل الممارسات والإنجازات التكنولوجية فيما بين خدمات المؤتمرات في جميع مراكز العمل، وطلب إلى الأمين العام أن يكفل توافق التكنولوجيات المستعملة في جميع مراكز العمل وأن يضمن سهولة استعمالها بالنسبة لجميع اللغات الرسمية. وسلم المشروع أيضا بالفائدة الممكن جنيها من تبادل موظفي اللغات بين مراكز العمل، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن شروط هذا التبادل كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الستين.

٨ - **السيد شين جيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال، عند عرضه لتقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات (A/59/159 و Add.1) وتقريره بشأن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172)، إنه قد توقع احتمال تقديم تقرير موحَّد وحيد إلى الدورة الستين للجمعية العامة، يغطي كلا من خطة المؤتمرات ومسائل الإصلاح.

٩ - وأردف قائلا إنه تم إحراز قدر كبير من التقدم منذ إدخال تدابير الإصلاح قبل سنتين؛ وإن الانتقال من خدمة المؤتمرات إلى إدارة المؤتمرات قائم على قدم وساق، وإن المزيد من الإدماج يجري تنفيذه على جميع المستويات، وإن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات موجهة نحو أولويات الإصلاح، وإنه ظهر تركيز أوضح على النتائج الملموسة. غير أن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يمثل عملية تعديل تدريجي ولا يزال من المتعين تنفيذ الكثير لأجل قطع شوط طويل بطريقة تتسم بمزيد من التوازن والاستدامة.

١٠ - وأضاف قائلا إنه لعدة سنوات كانت الأزمة ماثلة داخل الإدارة وإن إدارة الأزمات كانت طريقة عملها الأولى. ولذلك، لا يمكن حل المشكلات التي تواجهها الإدارة حاليا إلا بواسطة التحكم في الفوضى بإدارة المؤتمرات إدارة استباقية. ومع ذلك، ونظرا لكونها إدارة لتقديم الخدمات تتأثر أعمالها تأثرا شديدا بأعمال الإدارات الأخرى بالأمانة العامة والدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، فإن هناك حدودا لما يمكن أن تنجزه تلك الإدارة. ولأنها لا تشكل إلا جزءا من المشكلة، فإنها في أفضل الأحوال لن تشكل إلا جزءا من الحل. وإلى حد كبير، يعتمد نجاح جهودها على الجهود المشتركة مع بقية الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء.

١١ - وذكر أن اللجنة الخامسة لديها في هذا الشأن دور هام تؤديه، من الناحية القانونية والناحية العملية، لتهيئة

الظروف اللازمة للأمانة العامة بغية تحقيق النتائج. وعلى وجه الخصوص يتعين توفير تشجيع أوضح لجهود الأمانة العامة الهادفة إلى توحيد التقارير وإنفاذ حد العشرين صفحة للتقارير التي لا تشرف عليها، وكفالة الالتزام بمبادئ الصياغة التوجيهية الصادرة في سياق إنعاش أعمال الجمعية العامة، وتشجيع الدول الأعضاء على ضبط النفس بشأن رسائلها. وفيما يتعلق بتوافر الوثائق، ينبغي أن يكون هناك تفاعل أفضل مع خدمات تخطيط الاجتماعات لتنسيق برامج عمل مختلف الهيئات الحكومية الدولية مع احتياجات تجهيز الوثائق. وهناك حاجة إلى مواصلة دعم وتوجيه الجمعية العامة لجهود إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتحقيق الإدارة الشاملة المتكاملة وبشأن الاتجاه الواجب اتباعه لتناول مسألة المحاضر الموجزة. كما يُلتمس الحصول على تأييد الجمعية العامة لمتابعة الدراسة المتعلقة بمعايير عبء العمل وقياس الأداء من منظور المنظومة بأسرها.

١٢ - **السيد ودراوغو** (وحدة التفتيش المشتركة): قال، عند عرضه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''من نظام الأقراص الضوئية إلى نظام الوثائق الرسمية: حالة التنفيذ والتقييم'' (A/58/435)، إنه تم إدخال نظام الأقراص الضوئية الأصلي في أعقاب سلسلة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة صدرت في أعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وبدأ تشغيله في جنيف ونيويورك في فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، وسِّع نطاقه ليشمل مراكز عمل أخرى ثم وسِّع نطاقه كثيرا بحيث أعقبه نظام الوثائق الرسمية الحالي في عام ١٩٩٩، الذي لم تعد تقتصر فيه عملية التنقيب والبحث على اللغتين الانكليزية والفرنسية، بل أصبحت متوافرة باللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة.

١٣ - وذكر أن معظم توصيات التقرير الثمانية موجهة إلى الأمين العام، وخُصص ما تبقى منها للجمعية العامة. وقد قبل الأمين العام جميع التوصيات الموجهة إليه، ويرد في مرفقات التقرير وصف للتقدم العام المحرز لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

١٤ - وفيما يتعلق بمسائل السياسات، ذكر أن التوصية الأولى اقترحت أن تؤكد الجمعية العامة من جديد اقتضاء تطبيق نظام الوثائق الرسمية ليغطي المنظمة بأسرها، بما في ذلك جميع اللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. واقترحت التوصية الثانية أن يقوم الأمين العام بتذكير جميع الوحدات المسؤولة عن عرض الوثائق على نظام الوثائق الرسمية فإن عليها أن تتقيد تقيدا صارما بقاعدة تزامن التوزيع التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ١١٧/٣٦ باء والقرارات اللاحقة. والتوصية الثالثة تتعلق باحتمال تنقيح سياسة إتاحة الوصول إلى نظام الوثائق الرسمية لقاء رسم معين، رغم أن الجمعية العامة قد أوقفت العمل بتلك التوصية منذ ذلك الحين بإقرارها الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٥ - وختاما، ذكر، فيما يتعلق بمسائل الإدارة، أن التوصية الرابعة، التي أيدتها اللجنة الاستشارية، تقترح أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز وتكاليف مشروع مكتبة داغ همرشولد لإحداث التحويل الرقمي لجميع الوثائق المنشورة بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٩٢ للمحافظة على ''الذاكرة المؤسسية'' للمنظمة. وتقترح التوصية الخامسة أن يستعرض الأمين العام إدارة نظام الوثائق الرسمية إجمالا، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إعادة إسناد مهمة الإدخال الفعلي للوثائق في النظام إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للمحافظة على سلامة السلسلة العالمية لإدارة الوثائق. وتقترح التوصية السادسة، بغية نشر الوعي بنظام الوثائق الرسمية وزيادة محتواه المتعدد اللغات، زيادة الوصلات الموضوعة على مواقع الإنترنت الخاصة بجميع الإدارات واللجان الإقليمية والمنظمات التي وُضِعت من أجلها على نظام الوثائق الرسمية وثائق ذات

صلة. ودعت التوصية السابعة الأمين العام إلى اتخاذ تدابير تزيد من رضا المستعملين عن نظام الوثائق الرسمية وتيسير استعماله. واقترحت التوصية ٨ أن يدرج الأمين العام في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمنظمة جميع الجوانب ذات الصلة بتطبيق نظام الوثائق الرسمية في المكاتب الموجودة خارج المقر الرئيسي، وأن يكفل للتطورات المقبلة المتعلقة بالنظام أن تشكل جزءا من نهج متماسك ومنسَّق إزاء إدارة الوثائق الإلكترونية في الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة مابوتاس** (مديرة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت، أثناء عرضها لتقرير الأمين العام المتصل بالموضوع (A/58/435/Add.1)، إن الأمانة العامة استجابت استجابة إيجابية لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛ وإنها ملتزمة بتزويد اللجان الإقليمية والمكاتب الأخرى البعيدة عن المقر الرئيسي بإمكانية الوصول الكامل إلى النظام، وإنها جعلت من مسألة المضي في تطوير نظام الوثائق الرسمية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المنظمة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة.

١٧ - وأضافت قائلة إنه قد تم إحراز قدر طيب من التقدم في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالتوصية الأولى، أصبح الآن بإمكان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي إدراج الوثائق في النظام. وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة، أنشئت وصلات كي يتسنى لأداة ''جوجل'' المخصصة للبحث توفير إمكانية الوصول إلى وثائق نظام الوثائق الرسمية عن طريق موقع شبكة الإنترنت العام التابع للمنظمة. وفيما يتعلق بإتاحة وصول الجمهور إلى النظام مجانا، تم تركيب معدات إضافية وتشكيلها واختبارها لزيادة قدرة نظام الوثائق الرسمية وهناك وصلة بينية جديدة على شبكة الإنترنت لتمكين الجمهور من الاطلاع على الوثائق على نظام الوثائق الرسمية بدون الحاجة إلى إثبات هوية المستعمل أو إلى كلمة سر. والموعد المستهدف لتنفيذ هذه التحسينات هو نهاية عام ٢٠٠٤.

١٨ - **السيدة آزاريس** (مديرة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية): قالت، عند عرضها لتقرير الأمين العام بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تكامل الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات (A/59/133 و Corr.1)، إنه ردا من المكتب على طلب خدمات استشارية مقدم من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، نظم المكتب حلقات عمل في مراكز عمل المنظمة الأربعة لتحديد العراقيل التي تعترض التكامل التام لخدمات المؤتمرات؛ وإن تلك الإدارة شاركت في وضع جميع التوصيات الواردة في التقرير.

١٩ - وأضافت قائلة إنه تم وضع ممارسات وسياسات إدارية متنوعة في مراكز العمل الأربعة نظرا لعدم وجود تحديد ثابت للجهة المسؤولة عن خدمات المؤتمرات. وللتغلب على هذه المشكلة، اقترح المكتب نموذجا تعاونيا يتم فيه وضع السياسات والممارسات بشكل مشترك في جميع مراكز العمل الأربعة. وكخطوة أولى نحو تنفيذ هذا النموذج، سيجري تشكيل تسعة فرق عمل تغطي جميع المجالات ذات الصلة. وستقدم خمسة فرق عمل ذات أولوية عالية تقارير في عام ٢٠٠٤ بينما تقدم فرق العمل المتبقية تقاريرها في عام ٢٠٠٥. وستتمثل النتيجة النهائية المتوخاة في دليل يشمل أرجاء الإدارة كافة ويتناول الممارسات والإجراءات. ولقد أقرت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التوصيات الواردة في التقرير إقرارا تاما وشرعت في تنفيذ الكثير منها.

٢٠ - **السيد ميكوك** (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، أثناء عرضه للتقارير ذات الصلة التي قدمتها

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والواردة في الوثيقتين A/59/418 و A/58/620، إن الشواغل الرئيسية التي تنتاب اللجنة الاستشارية تتعلق بالتقرير المعني بخطة المؤتمرات (A/59/418) هي المشكلات التي ظهرت فيما يتعلق بتنفيذ نظام تحديد الفترات الزمنية وعدم موثوقية الإحصائيات الأولية الموضوعة لتحليل استخدام موارد المؤتمرات. وفيما يتعلق بحالة الشواغر، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إيلاء المزيد من الانتباه لتخطيط التسلسل. وكان تأثير أدوات تكنولوجيا المعلومات على عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات غير متسق؛ وينبغي بذل المزيد من الجهد لضمان استعمال تكنولوجيا جديدة تسفر عن مكاسب في مجال الكفاءة وتعكس احتياجات مستعمليها وخبراتهم.

٢١ - كما ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة أداء وإنتاجية الموظفين فرادى بواسطة جملة أمور، من بينها ربط برامج تدريب الموظفين بمعايير عبء العمل وقياس الأداء.

٢٢ - **السيد إلخوزن** (هولندا) تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا، وكرواتيا، ورومانيا، وتركيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا، والبوسنة، والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود) وبالإضافة إليها، أيسلندا وليختنشتاين، فقال إن خدمات المؤتمرات أساسية بالنسبة لنجاح أعمال المنظمة. وبالنظر إلى أن الموارد اللازمة في هذا المجال تمثل نصيبا كبيرا من الميزانية العادية، يولي الاتحاد الأوروبي قيمة كبيرة لمبادئ الفعالية والكفاءة والجودة في الخدمات المقدمة.

٢٣ - فتقرير لجنة المؤتمرات (A/59/32) يتضمن الكثير من العناصر الإيجابية التطلعية، بما فيها المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة مع الهيئات التي يقل على الدوام استعمالها للموارد المخصصة. وبالإضافة إلى هذا، من شأن مشروع القرار المرفق بالتقرير أن يسهل إلى حد كبير أعمال اللجنة الخامسة بشأن المسألة خلال الدورة الجارية للجمعية العامة.

٢٤ - وفيما يتعلق بإصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، كان إدخال النظام الالكتروني لتخطيط الاجتماعات (نظام e-Meets) والتقدم المحرز في النظام الالكتروني (نظام EDocs) خطوتين قيمتين في الاتجاه الصحيح. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى إنجاز الدراسة الشاملة عن تكامل الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات والدراسة المتعلقة بمعايير عبء العمل ومقاييس الأداء. كما أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لإنشاء مشاريع رائدة معدة لإنجاز المحاضر الموجزة بشكل أكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

٢٥ - وأحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمانة العامة هو إيجاد توازن بين تحسين نوعية الوثائق وإصدارها في الوقت المناسب وتوزيعها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وقد أُحرز تقدم ملموس في هذا الشأن، ولا سيما من خلال التنفيذ الصارم لنظام تحديد فترات زمنية معينة، وإحالة الوثائق إلكترونيا، والطبع عند الطلب، بيد أنه لا يزال هناك متسع للتحسين. ولا يمكن التقليل من شأن الأثر السلبي للتأخر في إصدار الوثائق أو عدم توافرها في عمل الهيئات والخبراء الحكوميين الدوليين.

٢٦ - وأخيرا، فإنه بينما تبدو الأخطار التي ينطوي عليها الاقتراح الداعي إلى إدراج بند جدول الأعمال المعنون ''خطة المؤتمرات'' مرة كل سنتين، تبدو المنافع كبيرة. فصورة لجنة المؤتمرات ستتحسن ودوراتها السنوية تبقى على حالها. وبالإضافة إلى هذا، سيقل عبء عمل اللجنة الخامسة وسيتوفر لدى الأمانة العامة مزيد من الوقت لتحليل الاتجاهات الجديدة والناشئة وتقييمها.

٢٧ - **السيد الأنصاري** (قطر) تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بالازدياد العام في استعمال خدمات المؤتمرات في مختلف مراكز العمل، بيد أنه أعرب عن أسفه للتناقص المستمر في عدد ما تعقده المجموعات الإقليمية من الاجتماعات مزودة بالترجمة الشفوية. وأعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين لتوصية لجنة المؤتمرات الرامية إلى زيادة توفير خدمات الترجمة الشفوية لتلك الاجتماعات.

٢٨ - كما أعرب عن قلق المجموعة الشديد لارتفاع معدلات الشواغر بشكل غير متكافئ في خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفهية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأردف قائلا إنه ينبغي تدارك الإخفاق المستمر في ملء هذه الشواغر بإعمال مقاييس المساءلة لضمان المساواة في المعاملة بين جميع مراكز العمل. كما يجب على الأمين العام اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة الفوارق الحالية في مستوى خدمات المؤتمرات المقدمة إلى الوفود في مراكز العمل التي بخلاف المقار. فمثلا، نحو نصف الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، يأتي من مصادر خارج الميزانية. لذا ينبغي اتخاذ إجراء فوري لتدارك هذا الموقف ولتحقيق الانسجام بين الترتيبات المالية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والترتيبات المالية في مراكز العمل المماثلة.

٢٩ - والتأخر في إصدار الوثائق هو مسالة أخرى تثير قلق المجموعة، ولا سيما بالنظر إلى الأثر السلبي المترتب على ذلك في العملية التشريعية. ولذلك تُحث الإدارات المكلفة بإعداد الوثائق على التقيد بقاعدة الأسابيع العشرة بالنسبة لتقديم الوثائق كما تُحث إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على مضاعفة جهودها لضمان التقيد الشديد بقاعدة الأسابيع الستة من أجل إصدارها. بيد أنه ينبغي ألا يؤثر أي تقليل في طول التقارير على جودتها أو مضمونها، كما ينبغي توفيرها بطريقة غير انتقائية. فسهولة الحصول على الوثائق باللغات الرسمية الست في الوقت المناسب أمر جوهري بالنسبة لنجاح العمليات الحكومية الدولية. كما أن المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية أداتان هامتان للحفاظ على الذاكرة المؤسسية، وفي التأخر المستمر في إصدارها ما يثير بعض القلق.

٣٠ - **السيدة إبيسين** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن أمل وفدها في أن تتجنب الدول الأعضاء المداولات المطولة بشأن مشروع القرار المقدم في لجنة المؤتمرات. كما أعربت عن تأييد وفدها لإدراج البند مرة كل سنتين لتعزيز ممارسات عمل أفضل في اللجنة الخامسة بينما يخصص وقت مناسب لما قد يكون موضوعا هاما. وأعربت أيضا عن تأييد وفدها للتعليقات التي قدمها الأمين العام في تقريره بهذا الشأن.

٣١ - ورغم أن الإدارات المكلفة بإعداد الوثائق هي المسؤولة في معظم الحالات عن التأخر في إصدارها، فإن وفدها يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن نظام تحديد فترات زمنية معينة قد أصبح عقبة أمام الإصدار في الوقت المناسب؛ كما يتفق وفدها مع لجنة المؤتمرات على وجوب زيادة تنسيق برامج عمل اللجان الرئيسية مع احتياجات تجهيز الوثائق. بيد أن الحاجة تدعو اللجان الرئيسية ذاتها، بما فيها اللجنة الخامسة، إلى أن تُحسِن التصرف بشأن الحد من الطلب على الوثائق.

٣٢ - وفيما يتعلق بمشاكل المحاضر الموجزة، يؤيد وفدها الطلب الوارد في مشروع القرار الداعي إلى قيام الأمين العام بالتشاور مع الهيئات التي لها الحق في الحصول على المحاضر الموجزة، بقصد تقييم الحاجة المستمرة إلى هذه المحاضر. وتركيز كتابة النصوص الموجزة في دائرة اللغة الانكليزية يساعد أيضا على تقليل التأخر في الترجمة. كما ينبغي بكل

تأكيد سبر إمكانية استبدال المحاضر الموجزة بالمحاضر الرقمية كبديل حسن التوقيت مجدي التكلفة.

٣٣ - وأضافت قائلة إن وفد الولايات المتحدة ما برح قلقا بشأن عدم إحراز تقدم في أعمال فرقة العمل المتعلقة بمعايير عبء العمل ومقاييس الأداء؛ وكما هو الحال مع اللجنة الاستشارية، ما برح وفدها غير مقتنع بأن الإدارة قد بذلت الجهود الكافية للارتقاء بأداء جميع الموظفين. فرغم التحسينات التي حققتها الإدارة عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات، فإنه لا يمكن تحقيق المكاسب في الكفاءة تحقيقا كاملا حتى تنفذ معايير عبء العمل ومقاييس الأداء المناسبة. ومن منطلق أكثر إيجابية، أعربت عن ترحيب وفدها بنجاح الإدارة في إنشاء نظام الإدارة العالمية المتكاملة في مراكز العمل الأربعة، وعن تطلعه إلى مراجعة النتائج التي توصلت إليها فرق العمل التسع. وأردفت قائلة إن وفدها يلاحظ أيضا مع التقدير الوفورات الناجمة عن العمل بمبدأ الطباعة عند الطلب.

٣٤ - **السيد آيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يتابع بدقة الإصلاحات الجارية في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، فبينما يرحب بالخطوات الأولية المتخذة لتحسين استعمال تكنولوجيا المعلومات، ينبغي تحليل أي ابتكار بعناية لضمان الفوائد للمنظومة بكاملها، مع مراعاة الطبيعة الفريدة لكل مركز عمل. إذ سبق لوفده أن حذر في الماضي من أنه يجب عدم إبطال أساليب العمل القائمة دون وجود بديل يمكن الاعتماد عليه، كما يجب أن تخضع الأساليب الجديدة لاختبارات صغيرة النطاق لضمان ألا تتسبب أي مشاكل في إحداث أضرار على نطاق واسع. وكان أن أكدت اللجنة الاستشارية مخاوفه، فوصفت المشاكل الناجمة عن نظام تحديد فترات زمنية معينة. وينبغي للأمانة العامة أن تتخذ الإجراءات لمعالجة المشاكل الحالية الناجمة عن التأخر في إصدار الوثائق.

٣٥ - وينبغي أيضا التزام الحذر الشديد عند إصلاح أساليب العمل في دوائر اللغات. وكما أشارت اللجنة الاستشارية، فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة لا يزيد تلقائيا من الإنتاجية في هذه الدوائر. وينبغي ألا نفترض أن الأساليب التي جُربت في إدارات أخرى يمكن استعمالها في دوائر اللغات، التي لا تنصاع مهامها غالبا للآلية التلقائية.

٣٦ - وما برحت جودة الترجمة مثارا للقلق. فالوثائق الصادرة باللغة الروسية، بما فيها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، يعتورها عدم الدقة، والإسقاط، وتحريف المعنى. كما أن الوثائق المختلفة المتعلقة بموضوع واحد تستعمل مصطلحات مختلفة. أما الترجمة الشفوية من الروسية إلى الانكليزية، فهي مرضية في مجلس الأمن، ولكنها ليست كذلك غالبا في الهيئات الأخرى. ومن دواعي الدهشة أن بعض المترجمين الشفويين لا يعرفون المفردات الأساسية المستخدمة لدى لجان معينة. فينبغي لإدارة دائرة الترجمة الشفوية أن تذكّر المترجمين الشفويين بالحاجة إلى التحضير للاجتماعات وقراءة الوثائق مقدما.

٣٧ - وتابع كلامه قائلا إنه بالنظر إلى عدم وجود مؤشرات أداء كيفية أو كمية يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لدوائر اللغات، ما برح رضى الدول الأعضاء هو المقياس الوحيد للجودة. وينبغي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن توجد طرقا لمتابعة رضى المستعملين. وأحد الحلول الممكنة هو عقد جلسات إعلامية مرتين في السنة بدلا من مرة واحدة. كما ينبغي عدم تبديد نتائج تلك الجلسات. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الإدارة إلى إنشاء موقع على الشبكة الحاسوبية لتلقي تغذية مرتدة من المستعملين بشأن جودة الخدمات والمصطلحات.

٣٨ - وأحد المؤثرات في استقرار جودة الخدمات هو تناسب ظروف العمل والموارد في دوائر اللغات. فتوزيع

الموارد البشرية والمالية بين دوائر اللغات بشكل غير متكافئ أمر مثير للقلق يتعين على الإدارة معالجته. أما فيما يتعلق بالإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات، فلا بد من تجنب المركزية الصارمة؛ ولا بد أن يكون هناك بدلا عن ذلك توزيع متوازن للعمل بين مراكز العمل، مع قيام الإدارة بدور المنسق لضمان استخدام الإمكانيات بكفاءة.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الطريق إلى إدخال تحسينات حقيقية في نوعية خدمات المؤتمرات هو اعتماد نهج إفرادي متوازن إزاء إصلاح الشُعَب، في ذات الوقت الذي يُرصد فيه على الدوام التقدم المحرز على نطاق المنظومة. ومن الواضح أنه لا بد من استبدال أساليب العمل والتكنولوجيات غير الفعالة والبالية بطريقة تطورية وتدريجية بأساليب عمل وتكنولوجيات جديدة، خضعت للتجربة والاختبار.

٤٠ - **السيد كوتي** (الهند): أثنى على أعمال لجنة المؤتمرات، ولا سيما مشروع القرار المتعلق بخطة المؤتمرات الذي أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماده (A/59/32، المرفق الأول)، الذي سيُسهل نظر اللجنة في البند. وقال إن توحيد التقارير وتقليل عدد التقارير الناجمة في الأمانة العامة هما مسألتان مشروعتان تحتاجان إلى دراسة من الدول الأعضاء. بيد أنه من الضروري أيضا النظر في كيفية التعامل مع التقارير التي لا تدخل ضمن صلاحيات الأمانة العامة. وكرر قلق وفده بشأن التأخر في إصدار الوثائق، فدعا الأمانة العامة إلى ضمان توزيع الوثائق بطريقة حسنة التوقيت بزيادة الكفاءة وحساب الموارد اللازمة، بالإسقاط بدقة، للقيام بعبء العمل في أي وقت معيّن.

٤١ - وفيما يتعلق بنظام تعيين فترات زمنية محددة، ينبغي للإدارة أن تجري مشاورات مع أمانات الهيئات الحكومية الدولية والإدارات المكلفة بإعداد الوثائق بقصد إدخال قدر من المرونة. وأعرب عن ثقته في أن تقوم فرقة العمل المشتركة بين الإدارات بمعالجة هذه المسألة. وأردف قائلا إنه ينبغي منح الأولوية للتقارير المتصلة بمسائل ذات طبيعة محددة الوقت كي يتسنى للمندوبين النظر فيها بالشكل الواجب. كما ينبغي للإدارة أن تضع جانبا قدرات كافية لإنتاج التقارير التي تطلبها اللجنة في الجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة للنظر فيها في الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة اللاحقة.

٤٢ - وقد يؤدي زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الكفاءة في أعمال الإدارة. بيد أنه من المهم القيام بتدريب واختبار كافيين مقدما لتجنب المشاكل الناشئة التي صودفت لدى إدخال التجهيز الإلكتروني للوثائق والابتكارات الأخرى التي من هذا القبيل. وحسبما أفادت اللجنة الاستشارية أيضا، فإن بعض مجالات العمل، بما فيها التحرير والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، لا تنصاع على الفور للتشغيل التلقائي.

٤٣ - والحاجة تدعو إلى توفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى بشكل أكثر قابلية للتنبؤ، نظرا لأن النسبة المئوية لهذه الاجتماعات المزوّدة بخدمات المؤتمرات قد انخفضت فعلا. واقتراح تقديم إحصاءات استعمال لاجتماعات المجموعات الإقليمية هو اقتراح غير منطقي، لأن خدمات المؤتمرات تقدّم لهذه الاجتماعات على أساس توافرها وليس على أساس رصدها من أجل هذا الغرض.

٤٤ - وأضاف قائلا إن مشاكل توزيع المحاضر الموجزة ما برحت مستمرة لزمن طويل؛وإن وفده يرحب بالخيارات المقترحة في تقرير الأمين العام بشأن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172)؛ إنه يمكن تحقيق خطوة إلى الأمام بفضل الأحكام ذات الصلة الواردة في مشروع القرار المقترح من لجنة المؤتمرات.

٤٥ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يجب على الأمانة العامة، لتحسين توفيرها خدمات المؤتمرات، أن تجد طريقة لضمان إصدار الوثائق في الوقت المناسب في ذات الحين الذي تُحافظ فيه على معايير عالية وتُحترم فيه مبادئ التعدد اللغوي. فرغم اتخاذ تدابير هامة لهذا الغرض في إطار عملية الإصلاح، لم تؤد تلك التدابير إلى النتائج المتوقعة، وذلك، بشكل رئيسي، نتيجة إخفاق الإدارات المعنية في التعاون وضعف نظام المساءلة في المنظمة.

٤٦ - فقد قدمت الجمعية العامة عن طريق الميزانية العادية الموارد المالية الضرورية لتمكين الأمانة العامة من تأمين احتياجات الدول الأعضاء من خدمات إدارة المؤتمرات. بيد أنه رغم جهود الدول الأعضاء لتسهيل عملها من خلال إنعاش أساليب عمل الجمعية العامة ما برح التأخر المتكرر في إصدار الوثائق مستمرا. وقد كان من سوء الحظ بوجه خاص أن تفشل الأمانة العامة في مناسبات عديدة في تبرير حالات التأخر هذه وأن تحاول تحويل اللوم على نقائصها إلى الدول الأعضاء.

٤٧ - ولتحسين الأمور، لا بد من المضي في تطوير نظام تعيين فترات زمنية محددة، بالنظر إلى أنه يفتقر إلى المرونة الضرورية وأنه أصبح عقبة أمام إصدار الوثائق المطلوبة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ الطبع عند الطلب، وهو عنصر هام في عملية الإصلاح يقصد به بشكل رئيسي الحد من استعمال الورق، بالتوازي مع أساليب الطباعة التقليدية وليس بديلا عنها، ومما ضاعف من تكاليف إصدار الوثائق وزاد من التأخر في هذه العملية. وأعرب عن ترحيبه بإدخال لوحات الإعلانات الإلكترونية للإعلان عن مواعيد وأمكنة الاجتماعات، لكنه اقترح إدراج الاجتماعات حسب أهمية الولاية التشريعية للهيئة المعنية؛ كما اقترح تحسين المعدات الإلكترونية المستعملة في قاعات المؤتمرات.

٤٨ - أما تنفيذ الالتزام بالحدود الموضوعة لعدد الصفحات، فقد كان سببا للقلق بالنظر إلى أن إنقاص طول التقارير غالبا ما يؤدي إلى تدهور في جودتها. وعلاوة على ذلك، فإن طلب معلومات تكميلية يطيل في أمد عملية المفاوضات، والحاجة إلى الحصول على موافقة رسمية لتجاوز حدود معينة تساهم كذلك في التأخر في إصدار الوثائق. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم أيضا إيضاحا عن انتهاكها لقاعدة التوزيع في وقت واحد.

٤٩ - وفيما يتعلق بمسألة المحاضر الموجزة، فإن تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172) لا تتجلى فيه بدقة أهداف الجمعية العامة في هذا الصدد، بالنظر إلى أنها قد طلبت فقط إجراء دراسة عن جدوى تكاليف المحاضر الموجزة. وعلاوة على ذلك، وفي حين يولي التقرير التأكيد المناسب لكون المحاضر الموجزة شكلا هاما من أشكال الذاكرة المؤسسية، فإنه يتقدم بادعاءات غير منطقية تتعلق بتمويلها، بالنظر إلى أن الأمانة العامة لم تطلب تمويلا إضافيا من أجل خدمات المؤتمرات خلال المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الجارية، ولذلك ينبغي أن تكون قادرة على القيام بولايتها بطريقة مرضية وضمن الموارد الموجودة.

٥٠ - كما ينبغي تشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة بغية تحسين كفاءة خدمات المؤتمرات وإمكانية الاعتماد عليها. بيد أن استعمال هذه التكنولوجيات يجب ألا ينظر إليه على أنه غاية في حد ذاته بل وسيلة لتمكين الأمانة العامة من القيام بولايتها الحالية بينما تحسِّن جودة الخدمات وتوفيرها في الوقت المناسب. ورغم الموقف الإيجابي الذي تتخذه الإدارة إزاء التكنولوجيات الجديدة، فهي تبدو عاجزة عن إيجاد طريقة لاستعمالها لحل المشاكل المرافقة لصياغة المحاضر الموجزة. وأشار إلى أن لجنة الإعلام قد أدركت أن الهياكل الأساسية التكنولوجية في الأمم المتحدة تقوم على

أساس الأحرف اللاتينية، مما أدى إلى صعوبات في تجهيز الأحرف غير اللاتينية ثنائية الاتجاه. وقد أدى هذا الموقف إلى خلل خطير في التعامل مع اللغات الرسمية، لذا ينبغي إمعان النظر لإيجاد طرق لتداركه.

٥١ - ولا يزال هناك عدد من الشواغر في خدمات الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، رغم نداءات الجمعية العامة المتكررة لملء الوظائف الشاغرة على جناح السرعة. فلا بد من اتخاذ تدابير حاسمة لتقويم الموقف؛ واستفسر في هذا الصدد عن نتيجة الامتحان التنافسي الذي جرى مؤخرا لتعيين المترجمين الشفويين باللغة العربية.

٥٢ - وأخيرا قال إن وفده أحاط علما بتكامل الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات (A/59/133) بيد أنه طلب مزيدا من المعلومات. كما أعرب عن تأييد وفده للتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''من نظام الأقراص الضوئية إلى نظام الوثائق الرسمية: حالة التنفيذ والتقييم''، (A/58/435 و Add.1) والتوصيات ذات الصلة المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتساءل عما إذا كانت جميع الوثائق في نظام الوثائق الرسمية ستكون متاحة للجمهور العام مجانا في نهاية الأمر.

٥٣ - **السيد شين جيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إن إدارته ستقدم أجوبة كاملة على الأسئلة المطروحة في نهاية المناقشة، لكنه يود التعليق فورا على نظام تحديد فترات زمنية معينة. فربما لم يكن هناك أي خلاف بشأن قيمة هذا النظام، بيد أن تشغيله يحتاج إلى مزيد من الإيضاح من جانب الأمانة العامة. فنظام تعيين فترات زمنية محددة هو أداة تخطيط لتقديم الوثائق ولقدرة الإدارة على تجهيزها وإصدارها. وقد جمعت عملية التخطيط العناصر الفاعلة الرئيسية الثلاثة، وهي: الإدارة المقدِّمة للوثائق، وإدارته هو، والهيئة الحكومية الدولية المعنية. فهذا النظام يسمح للإدارة المقدِّمة للوثائق بمعرفة متى سيتم استلام المادة، ويسمح للإدارة بتقييم احتياجات التجهيز، كما يسمح للهيئة الحكومية الدولية بفهم مجمل الإجراءات السابقة للإصدار. وهكذا تعزز هذه العملية المساءلة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وتؤكد الإحصاءات بالفعل أن الإدارات المقدِّمة للوثائق تفهم الآن الموقف بشكل أفضل وأنها تقدِّم مزيدا من الوثائق بموجب نظام تعيين فترات زمنية محددة.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٤، وهي السنة الكاملة الأولى التي شُغل فيها هذا النظام، قررت العناصر الفاعلة الرئيسية الثلاثة ألا تعيد تحديد فترات زمنية معينة. ولن يكون هناك أي تغيير في مواعيد الفترات الزمنية المحددة بغض النظر عن الظروف. وتشير أرقام عام ٢٠٠٤ بالفعل إلى انخفاض معدل التقيد بمواعيد الفترات الزمنية المحددة، لكن هذا لا يعني أن الإدارات المقدِّمة للوثائق قد غدت أقل وعيا بالحاجة إلى تقديم النصوص في الوقت المناسب لتجهيزها.

٥٥ - أما فيما يتعلق بما يُزعم من عدم المرونة في نظام تعيين فترات زمنية محددة، فتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يقوم على قاعدة الأسابيع العشرة غير المرنة، التي تتيح أربعة أسابيع من أجل التجهيز. وعدم المرونة ذاك انتقل من حيث المبدأ إلى نظام تحديد فترات زمنية محددة، لكن الإدارة حاولت عمليا تلبية الاحتياجات الفعلية.

٥٦ - وبالنظر إلى أن ٤٠ في المائة فقط من عبء العمل الحالي قابل للتحديد على أساس فترات زمنية معينة، فقد اضطرت الإدارة إلى الجمع بين عبء العمل المحدد بفترات زمنية محددة وعبء العمل المتنبأ به، استنادا إلى الخبرة الماضية، من أجل الـ٦٠ في المائة الأخرى. وكان أن احتاجت الإدارة إلى تحسين تناولها للجزء الأكبر من عبء العمل. غير أن نظام تعيين فترات زمنية محددة، كما أشارت لجنة

المؤتمرات، قد برهن على نجاحه مبدئيا. بل وسيكون أداؤه أفضل في المستقبل. والإدارة لا تستطيع بالطبع التقيد تماما بقاعدة الأسابيع العشرة، لكن التأخر في إصدار الوثائق هو عادة بسبب عوامل خارجية. فغالبا ما اضطرت الإدارات المقدِّمة للوثائق، مثلا، إلى التماس المدخلات من البرامج أو الوكالات أو انتظار الردود من الحكومات. وهذا مجال من المفيد جدا إدخال تحسين عليه.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية حفظ السلام في بوروندي (A/59/300 و A/59/412)

٥٧ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): عرضت تقرير الأمين العام المتعلق بميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/300)، فقالت إن الميزانية التي اقترحها الأمين العام لعملية الأمم المتحدة في بوروندي لكامل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تبلغ ٣٣٣,٢ مليون دولار، خُصصت فيها اعتمادات للنشر التدريجي لما مجموعه ٢٠٠ مراقب عسكري و ٤٥٠ ٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ١٢٠ فردا من الشرطة المدنية و ٤٠٣ موظفين دوليين و ٤٢٣ موظفا وطنيا و ١٧٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وتغطي الميزانية أيضا نقل فئات مختلفة من المعدات من مخزون النشر الاستراتيجي تبلغ تكلفة استبدالها ١٣,٦ مليون دولار. وترد في الفقرة ١٠٢ من التقرير الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها.

٥٨ - **السيد مايكوك** (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بهذا البند (A/59/412)، فقال إنه تبين للجنة الاستشارية حدوث تخفيضات في المبالغ التي طلبها الأمين العام مجموعها ٣,٥ ملايين دولار، وإنها قد أبدت ملاحظات وقدمت توصيات بشأن إدارة عملية الأمم المتحدة في بوروندي وتنظيمها وبشأن فرص تحقيق المزيد من الوفورات.

٥٩ - وذكر أن اللجنة الاستشارية علقت في الفقرات من ٥ إلى ٧ من تقريرها على شكل الميزنة القائم على النتائج وقدمت وصفا للهيكل المقترح للعملية في بوروندي. وخضعت هذا الهيكل للمزيد من النقاش في الفقرات من ١٦ إلى ٢٠، حيث عالجت اللجنة الاستشارية بدقة الشواغل المعرب عنها في تقريرها المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/59/390) بشأن اعتماد هيكل نموذجي للبعثات الحالية والقادمة.

٦٠ - وأضاف أنه قد روعيت في التوصيات المتعلقة بالوظائف، الواردة في الفقرة ٢١ من التقرير، مشاعر القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن الهيكل ووضعت عمدا بهذا الأسلوب لتكون متسقة مع توصياتها المتعلقة بالبعثات الأخرى.

٦١ - وأعلن أن الفقرات من ٢٢ إلى ٢٨ من التقرير تتضمن عددا من التعليقات على التكاليف التشغيلية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يبين تقرير أداء عملية بوروندي بعض الوفورات في بند سفر الموظفين وبند استئجار أماكن العمل. وهي تدعو أيضا إلى توخي المزيد من الدقة في منهجية تقدير الاحتياجات من قطع الغيار وإلى إجراء استعراض لترتيبات استئجار المركبات. وبالنسبة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، تنبه اللجنة الاستشارية إلى ضرورة مراعاة عملية بوروندي، لدى التخطيط لاقتناء الحواسيب الإلكترونية وغيرها من المعدات، لعدد الوظائف المشغولة حاليا ووتيرة نشر البعثة. كما علقت على ضرورة وضع سياسة عامة متسقة بصدد نفقات الضيافة.

٦٢ - وقال إن مسألة المساعدة في الانتخابات عولجت في الفقرتين ٣٠ و ٣١ من التقرير. وشددت اللجنة الاستشارية

على أهمية بدء مشاريع سريعة الأثر في المراحل الأولى من نشر البعثة.

٦٣ - وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية ختمت تقريرها بتوصية تدعو إلى تخصيص مبلغ يقدر بـ ٤٠٠ ٧١٤ ٣٢٩ دولار لعملية بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، يشمل سلطة ممنوحة سابقا للالتزام بمبلغ ٦٠٠ ٣٣٤ ١٠٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٦٤ - **السيد بوستيما** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا) وبلدان عملية التثبيت والانتساب (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، إضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن الاتحاد الأوروبي قد عرض آراءه العامة بشأن السياسات في البيان الذي أدلى به عن تمويل عمليات حفظ السلام في إطار البندين ١٢٩ و ١٥٥ من جدول الأعمال. وهو يؤيد الآن تعليقات اللجنة الاستشارية على عملية بوروندي ويشيد بالأمانة العامة لاستخدامها، في تحديد ميزانية العملية، إطار الميزنة القائم على النتائج. وحث الأمانة العامة على رفع درجة استخدام هذا الإطار من أجل تحسين مؤشرات قياس الإنجازات والنواتج. وقال إنه لا بد من الإشادة بالأمانة العامة على مستوى التعاون الشديد الذي أرسته بين عملية بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي التعمق في بحث مسألة التعاون بين البعثات الموجودة في منطقة بعينها.

٦٥ - وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي من معدل الشغور في الوظائف المخصصة للموظفين الوطنيين إذ تجاوز الـ ٦٠ في المائة، وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث الأمانة العامة على معالجة هذه المشكلة. كما يساوره القلق من تكرار المهام في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفي مكاتب أخرى تابعة لعملية بوروندي.

٦٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشكل تام تعليقات اللجنة الاستشارية على عدد الوظائف. ومع أنه يدرك احتياجات العملية وضرورة توافر الأعداد الكافية من الموظفين لدى الممثلة الخاصة، إلا أنه يلتمس مزيدا من التبرير لعدد الوظائف من الأمانة العامة.

٦٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعربت عن ارتياح المجموعة للميزانية التي اقترحها الأمين العام لعملية بوروندي، إذ أنها تتضمن الموارد التي تقتضيها هذه العملية لكي تنجح في تنفيذ ولايتها المتعددة الأبعاد. ولا بد للجنة أن تقدم أرضية صلبة يقوم عليها عمل عملية حفظ السلام. وستنظر المجموعة في توصيات اللجنة الاستشارية أثناء المشاورات غير الرسمية، حينما يلزم على الأمانة العامة إعطاء شرح مفصل للآثار المحتمل تخلفها في عمل العملية بفعل أي تخفيضات في ميزانيتها.

٦٨ - وقالت إنه يستدل من الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية أن اقتراحها إجراء تخفيضات في ملاك العملية الوظيفي شبيه بالاقتراح المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولئن كانت البعثتان متعددتي الأبعاد، فإنهما مختلفتا الولايات إلى حد كبير. وعليه، ينبغي توخي المرونة في تطبيق النموذج الذي تعتمده الأمانة العامة لتحديد هيكل البعثة، وينبغي للجنة الاستشارية النظر في احتياجات كل من البعثتين من الموارد على أساس كل حالة على حدة. وتتطلع المجموعة إلى الحصول من اللجنة الاستشارية على مزيد من الإيضاحات عن التعليقات الواردة في الفقرات من

١٦ إلى ٢١ من تقريرها وكيفية انطباقها بالتحديد على عملية بوروندي.

٦٩ - وأوضحت أن معظم التعديلات التي تقترح اللجنة الاستشارية إدخالها على ملاك الموظفين تشمل مكاتب الممثلة الخاصة ونائبيها. ولا يتعين أن يغيب عن البال أن الممثلة الخاصة تتولى أيضا رئاسة لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، وأن المجموعة تحذر من اتخاذ أي قرار من شأنه أن يضعف من فعالية هذه المكاتب في المراحل الأولى الفاصلة من نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٧٠ - وأضافت أن المجموعة لا تفهم السبب الكامن وراء اقتراح خفض رتبة إحدى وظيفتي نائبي الممثلة الخاصة إلى مد-٢، إذ أن نائب الممثلة الخاصة المقصود سيعمل كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، وسيتولى أيضا الإشراف على الوحدات الفنية التابعة للعملية. ومن شأن المهام المسندة إليه أن تترك أثرا حاسما في الاضطلاع بولاية العملية في بوروندي. علاوة على ذلك، يقدر عدد اللاجئين الذين قد يعودون إلى بوروندي على امتداد السنوات الثلاث القادمة بـ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ؛ وقد أفاد الأمين العام بأن عودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة توطينهم يشكلان تحديا كبيرا في المجال الإنساني. وبما أن هذه المسائل تقع أيضا في نطاق صلاحية نائب الممثل الخاص، ينبغي إبقاء الوظيفة بالرتبة المناسبة لكفالة فعالية أداء العملية.

٧١ - وأعلنت أن المجموعة الأفريقية تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بشأن أهمية تنفيذ أنشطة سريعة الأثر. ومن شأن المشاريع السريعة الأثر المبينة في الميزانية المقترحة أن تعزز الثقة العامة وحُسن النوايا تجاه العملية في بوروندي. كما تشاطر المجموعة اللجنة الاستشارية قلقها إزاء بطء عملية تعيين الموظفين الوطنيين؛ وينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة هذه المشكلة.

٧٢ - وأضافت أن السلام المستدام في بوروندي أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى. وعليه، فإن التعاون الوثيق بين عملية بوروندي والبعثة في الكونغو أمر مشجع يتعين أن يستمر. وفي ضوء توسيع دور بعثة الكونغو بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، قد يشتد الطلب على مواردها في القريب العاجل. ولذلك يتعين مساعدة عملية بوروندي على مواصلة تطوير قدراتها.

٧٣ - **السيد نتيتوروي** (بوروندي): قال إن لعملية الأمم المتحدة في بوروندي دورا فائق الأهمية تؤديه في مجال مواصلة عملية السلام في بوروندي وإنهائها. ولا بد من تزويدها بما يكفيها من موارد بشرية ومالية وسوقية، مع مراعاة ولايتها المتعددة الأبعاد والظروف السائدة ميدانيا. كما يجب أن تعكس هذه الموارد، على قدر الإمكان، ما حددته حكومته من أولويات للفترة الانتقالية، وهذه الأولويات هي: استعادة الأمن في جميع أنحاء إقليم بوروندي؛ وتقديم المساعدات إلى العائدين والمشردين داخليا؛ والنجاح في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي من شأنه أن يشكل، إلى جانب العملية السياسية، عاملا حاسما في نتائج عملية السلام. وإضافة إلى ذلك، ستحتاج عملية بوروندي إلى الموارد الكافية لدعم عمليات التحضير للانتخابات ورصد كل من الحملات الانتخابية والتصويت في الانتخابات السبع التي من المقرر إجراؤها.

٧٤ - وذكر أن شعب بوروندي يواجه حقائق الفقر القاسية. فالعديد من المواطنين لا يمكنهم الإفادة من الهياكل الأساسية الاجتماعية التي دمر الصراع كثيرا منها. وبينما تقع مسؤولية الإعمار وإنعاش الاقتصاد على كاهل حكومته، بمساعدات تتلقاها من الجهات المانحة، يمكن لعملية بوروندي أن تيسر هذه المهمة بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر. ومن شأن هذه المشاريع أن تساعد عملية بوروندي أيضا على كسب

ولاء السكان. وعليه، تملّك وفدَه شعورٌ بالدهشة لدى علمه أنه لم يخصص لهذا الغرض سوى مليون دولار. كما أنه يشعر بالقلق من بطء عملية تعيين الموظفين الوطنيين. ومن شأن الاستعانة بالمزيد من الموظفين الوطنيين أن يساهم في خفض مستوى البطالة في بوروندي وإشاعة جو من الود تجاه العملية وتقليص نفقات البعثة في الوقت نفسه. وبفعل البعد دون الإقليمي للصراع في بوروندي، ينبغي توفير الموارد الكافية لإقامة حوار دائم بين حكومات المنطقة والمسؤولين في المناطق الحدودية.

٧٥ - وتناول توصيات اللجنة الاستشارية الداعية إلى خفض الميزانية المقترحة للعملية، فقال إن خفض الموارد المخصصة للبعثة حتى قبل بدئها لن يؤدي قطعا إلى تحسين صورة المنظمة في المنطقة. وعليه، فقد حث الوفود على الموافقة على الميزانية على نحو ما اقترحه الأمين العام.

٧٦ - **السيد شاليتا** (رواندا): قال إن الحالة السائدة في بوروندي لا مثيل لها ومليئة بالتحديات: فقد شهدت البلاد فترات طويلة من القتال الأهلي والتدهور الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية؛ ويعيش نحو ثلثي السكان تحت خط الفقر؛ والتشرد متفشي في البلد؛ وعملية الانتقال ما برحت هشة. وعليه، فإن مهمة العملية في بوروندي معقدة ومتعددة الأبعاد، ومن الأهمية بمكان كفالة امتلاك هذه البعثة الجديدة ما يكفيها من الموارد البشرية والمالية لتنفيذ ولايتها هذه الواسعة النطاق.

٧٧ - وأعرب عن ارتياح وفده للمقترحات المتعلقة بالميزانية والموظفين المدنيين المخصصين للعملية. وقال إن الوفد يدرك أن تعيين الأشخاص المناسبين في الوظائف المناسبة يشكل عاملا حاسما في نجاح البعثة وعملية السلام في بوروندي. وفي هذا الصدد، ذكر أن اللجنة الاستشارية أشارت في توصياتها بشأن الوظائف إلى تقريرها المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/59/390). غير أنه من غير المستحسن تطبيق نهج واحد موحد على جميع بعثات حفظ السلام. بل ينبغي بدلا من ذلك أن يحدد هيكل كل بعثة وفقا لولايتها وللظروف السائدة ميدانيا.

٧٨ - وأشار مع القلق إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بإلغاء بعض الوظائف الرئيسية أو خفض رتبة البعض الآخر في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام. إذ أن من شأن إضعاف مكتبها أن يؤدي إلى تقويض قدرتها على الاضطلاع بالوظائف الهامة الكثيرة المطلوبة منها. ولذلك، ينبغي الاحتفاظ بوظيفتي موظف الشؤون السياسية (ف-٤) وموظف المراسم (ف-٣)، بينما ينبغي إنشاء وظيفة مدير المكتب برتبة مد-١، على نحو ما اقترحه الأمين العام. وكما ذكرت ممثلة جنوب أفريقيا، ينبغي الاحتفاظ بوظيفة نائب الممثلة الخاصة (تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية) برتبة الأمين العام المساعد، مع مراعاة مسؤوليات شاغل هذه الوظيفة في المجالات الحاسمة، ألا وهي: حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والشؤون الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمثل الإعلام جانبا مهما وحساسا من جوانب بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولذلك، ينبغي أن يتولى رئاسة مكتب الاتصالات والإعلام موظف برتبة مد-١، بينما ينبغي الاحتفاظ بوظيفة المتحدث الرسمي.

٧٩ - وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية على ضرورة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المراحل الأولى من البعثة. ومن شأن المشاريع الواردة في الميزانية المقترحة أن تساعد على بناء ثقة الجمهور بعملية الأمم المتحدة في بوروندي. ويشكل معدل الشغور في الوظائف الوطنية البالغ ٦٤,٥ في المائة مدعاة للقلق. وبينما يقابل التعاون بين عملية بوروندي والبعثة في الكونغو بالترحاب، يصبح من الأهمية بمكان أن تطور العملية قدراتها الذاتية، لا سيما أن نطاق

الدور الذي تؤديه بعثة الكونغو قد توسع الآن وستستخدم بالتالي جميع ما لديها من موارد.

٨٠ - وقال، أخيرا، إن وفده يود التشديد على مدى أهمية نجاح عملية بوروندي بالنسبة للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وللبعثة دور حاسم تؤديه مما يستوجب منحها الموارد التي تلزمها للاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

٨١ - **السيد موميا - وافولا** (أوغندا): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة جنوب أفريقيا التي تكلمت باسم المجموعة الأفريقية وبيان كل من ممثلَي بوروندي ورواندا. لقد ترك الصراع في منطقة البحيرات الكبرى آثارا عميقة في أوغندا التي تنخرط بشدة في الجهود التي تبذل لتحقيق سلام دائم وقابل للاستمرار. ويؤيد وفده بشكل عام الميزانية المقترحة للعملية في بوروندي وبيان الاحتياجات من الموظفين فيها. ومقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء وظيفة نائب الممثلة الخاصة (تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية) برتبة الأمين العام المساعد مناسب تماما نظرا لوقائع الحالة السائدة ميدانيا. بيد أنه من غير الواضح لديه طريقة توفير الحماية الشخصية للأطراف في عملية السلام في بوروندي.

٨٢ - **السيد نغ أونغولو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة جنوب أفريقيا التي تكلمت باسم المجموعة الأفريقية وبيان كل من ممثلي أوغندا وبوروندي ورواندا. ويشعر وفده بالارتياح للميزانية التي اقترحها الأمين العام لعملية بوروندي التي تعبر عن فهم واضح لحالة بوروندي الفريدة. وهو ممتن للدول الأعضاء التي أوفت بما عليها للبعثة من التزامات مالية، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وستمضي حكومته في المساهمة في الجهود التي تبذل لإحلال السلام في بوروندي، وذلك بعدة طرق من بينها إقامة تعاون وثيق مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٨٣ - وذكر أن لجمهورية تنزانيا المتحدة حدودا مشتركة مع بوروندي وأنها تشكل منذ فترة طويلة ملاذا للاجئين القادمين منها. وبناء عليه، يلاحظ وفده مع الارتياح التقدم المحرز في العملية السياسية في بوروندي، التي أدت إلى عودة ما يربو على ٠٠٠ ٦٥ لاجئ بوروندي طوعا إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤. غير أن نحو ٠٠٠ ٧٧٧ لاجئ ما برحوا موجودين في جمهورية تنزانيا المتحدة، ما يشكل ضغطا هائلا على المجتمعات المحلية الفقيرة أصلا التي تستضيفهم. ولذلك، يعلق وفده فائق الأهمية على عملية بوروندي، وهو مستعد لتأييد أي مقترح من شأنه أن يمكِّن البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية وسرعة.

٨٤ - **السيدة سامايويا - ريكاري** (غواتيمالا): قالت إن وفدها يؤيد بيان ممثلة جنوب أفريقيا، التي تكلمت باسم المجموعة الأفريقية.

٨٥ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة جنوب أفريقيا التي تكلمت باسم المجموعة الأفريقية. كما أنه يشاطر ممثل بوروندي مشاعر القلق التي أعرب عنها. وهو يؤيد الميزانية التي اقترحها الأمين العام لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وتقتضي التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ هيكل نموذجي لعمليات حفظ السلام تحليلا دقيقا. ويمكن للجنة العودة إلى هذه المسألة في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة لدى نظرها في المسائل الشاملة التي تنطوي عليها الجوانب التشغيلية لحفظ السلام. وفي غضون ذلك، ينبغي التركيز على كفالة تزود عملية بوروندي بما يكفيها من موارد للاضطلاع بولايتها.

٨٦ - **السيد رينو** (البرازيل): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة جنوب أفريقيا، التي تكلمت باسم المجموعة الأفريقية.

٨٧ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن مكتبها سيعرض أثناء المشاورات غير الرسمية بيانا تفصيليا بالأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدل الشغور في الوظائف الوطنية في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. كما سيشرح مبررات الوظائف في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والأثر الذي يرجح أن تتركه على البعثة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إذا ما أقرتها اللجنة. أما حماية الأطراف المشاركة في عملية السلام في بوروندي، فإنها توفر بموجب ترتيب ثنائي. وبناء عليه، لم تخصص أي موارد لهذا الغرض.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.